مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠١٨

الخميس، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

مسائل عامة متصلة بالجزاءات

تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

مسائل عامة متصلة بالجزاءات

تعزيز فعالية جزاءات الأمم المتحدة

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسائل متصلة بجزاءات الأمم المتحدة.

إن هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن الجزاءات تجري إزاء خلفية التحديات الواسعة النطاق والمستمرة للسلم والأمن الدوليين. فالأزمات الجديدة تجهد القدرات الجماعية على الاستجابة، بينما تستعر الصراعات القديمة، ومن دون حل لها، مع احتمال إعادة اشتعالها. لذلك يبدو من المناسب تقييم فعالية جزاءات الأمم المتحدة على النحو الذي جرى مؤخرا من أجل عمليات السلام وبناء السلام وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

بما أن أسباب الصراعات معقدة ومترابطة، يجب أن تكون الاستجابات فعالة، ومتكاملة ومتعاضدة. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي للجزاءات أن تسهم بأقصى فعاليتها في استراتيجية سياسية شاملة، تعمل بالترادف مع غيرها من الصكوك المرتكزة على الميثاق، من أجل حل الصراعات سلميا.

يوجد اليوم، ١٣ من أنظمة جزاءات مجلس الأمن تؤدي دورا تمكينيا في منع نشوب الصراعات، ومكافحة الإرهاب، والحد من انتشار الأسلحة النووية. وقد اعتمد المجلس تدابير جزائية مصممة خصيصا ومحددة الأهداف لردع التغيير غير الدستوري للحكومة؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الذي يمول أنشطة الجماعات المسلحة؛ فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما العنف الجنسي في حالات النزاع الذي يعتبر من أعمال الإرهاب. وعلى النقيض من ذلك، اتخذت تدابير الجزاءات لدعم تنفيذ اتفاقات السلام وجهود بناء السلام. إن نظم جزاءات المجلس المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وتنظيم القاعدة، وكذلك نظام الجزاءات المتخذ بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كلها نظم محورية في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للإرهاب والانتشار. ويجري باستمرار تعديل كليهما لمواجهة التحديات المحددة والمتطورة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتأثير على السكان المدنيين.

إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أيضا أداة مرنة، تخضع لاستعراضات منتظمة وتعديلات وإلغاءات. في عام ٢٠١٦، تم إلغاء ثلاثة نُظم جزاءات تتعلق بإيران وكوت ديفوار وليبريا. وبينما اعتمد المجلس ٢٦ نظاما جزائيا منذ عام ١٩٦٦، فقد ألغى أيضا ١٥ نظاما منها حتى الآن. ويدحض ذلك الانتقاد الشائع بأن المجلس يفرض نُظم الجزاءات، لكنه لا يلغيها.

وفي إطار التزام المجلس باستمرار باستعراض نُظمه للجزاءات، فقد طلب المجلس إلى الأمين العام الوقوف على العناصر المختلفة لنُظم الجزاءات. ومنذ عام ٢٠١٤، قدم الأمين العام تقييمات إلى المجلس، بشأن الحظر المفروض على الأسلحة في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن نظم الجزاءات في ليبريا وغينيا – بيساو. وفي تقرير الأمين العام المقبل إلى مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنه سيعرض

الدروس المستفادة من تنفيذ عمليات حظر الأسلحة في البعثات الميدانية.

وقد أسفرت استعراضات نُظم الجزاءات أيضا عن تعزيز الاستجابات للتهديدات المتنامية. واتخذ مجلس الأمن العام الماضي، القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، اللذين عزَّزا بشكل كبير نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ليبيا، وسع المجلس نطاق الحظر المفروض على تصدير المنتجات النفطية، وتم اعتماد معايير الإدراج في القائمة هذا العام فيما يخص أفعال العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك فيما يخص نظام الجزاءات المفروض على تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والقاعدة. وعلاوة على ذلك، جمع المجلس بين إنفاذ الجزاءات بشكل صارم، وإيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان من خلال المنسق المعني برفع الأسماء من القوائم في الأمانة العامة، ومكتب أمين المظالم المعني بالجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة. وخطا المجلس، على مدى العقد الماضي، خطوات هامة فيما يخص التزامات الإجراءات القانونية الواجبة، عند فرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد والكيانات.

وتتطلب جزاءات الأمم المتحدة الفعالة الدعم الواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل. وحتى أفضل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجزاءات ليست ذاتية التنفيذ. لا يزال يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها في مجال التنفيذ. ومع احتمال وجود تقييمات مختلفة لثغرات التنفيذ في جزاءات الأمم المتحدة، لا يمكن إنكار أن تنوع وتعقيد نُظم جزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف قد فرضا عبئا كبيرا فيما يتعلق بالتنفيذ على الدول الأعضاء وغيرها من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ.

وبغية التخفيف من تلك المصاعب، عزز مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له، التواصل مع الدول الأعضاء، ولا سيما مع البلدان المتضررة من الجزاءات على الصعيد الإقليمي. وتجتمع لجان الجزاءات بصورة روتينية مع البلدان الإقليمية لمناقشة التحديات التي تواجه التنفيذ. وعقد رؤساء لجان الجزاءات، جلسات إحاطة مفتوحة، بما في ذلك للمجموعات الإقليمية، من أجل تعزيز الوعي بنُظم جزاءات المجلس. واستكمل ذلك بقيام رؤساء اللجان بالسفر إلى البلدان والمناطق المتضررة من الجزاءات. يتيح ذلك تجميع فهم مباشر لفعالية تدابير الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، أتيحت جميع قوائم جزاءات مجلس الأمن باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مع روابط للإخطارات الخاصة التي يصدرها الإنتربول ومجلس الأمن، حيثما كان ذلك متاحا. وتعكف الأمانة العامة أيضا على تنفيذ نموذج بيانات معزز لقوائم جزاءات الأمم المتحدة بغية تعميق قاعدة المعلومات، مما سيتيح المزيد من الدقة في فرز السلطات الوطنية والدولية ذات الصلة للأفراد والكيانات.

وبينما يشكل كل ذلك وسائل مفيدة لتعزيز تطبيق الجزاءات، إلا أن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة هو بالضرورة مسعى للحكومة بأكملها. وستستفيد الدول الأعضاء من المزيد من المساعدة داخل البلد. يجري اعتماد الجزاءات في نيويورك، ولكنها تنفذ أساسا عند المعابر الحدودية وفي الموانئ والمطارات، وكذلك في المؤسسات المصرفية والمالية، وتجمع بين العديد من المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات، وكذلك القطاع الخاص. وإضافة إلى الدول الأعضاء، ينبغي تطبيق التجربة الإيجابية للشراكة بين المجلس والإنتربول، ولا سيما من خلال استخدام الإخطارات الخاصة، على الشراكات الهامة الأخرى، ولا سيما في قطاع الطيران والقطاع المالي.

وركزت جميع الاستعراضات السابقة التي أجرتها الدول لجزاءات الأمم المتحدة، على أهمية تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى نظم الجزاءات. ومنذ عام ٢٠١٤، واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالجزاءات،

تحت قيادة إدارة الشؤون السياسية، الذي يتألف من ٢٦ كيانا تابعا للأمم المتحدة، عمله من أجل ضمان دعم كامل منظومة الأمم المتحدة لنُظم الجزاءات. ويعد الفريق العامل منتدى هاما لتعزيز فهم أفضل لنُظم جزاءات الأمم المتحدة، وتيسير إعداد تقارير تقييم الجزاءات، وتعزيز التفاعل المثمر بين كيانات الأمم المتحدة، ولجان الجزاءات، والخبراء في مجال الجزاءات.

وواصلت إدارة الشؤون السياسية، من خلال شعبة شؤون مجلس الأمن، تقديم الدعم إلى مجلس الأمن في مجال تصميم وتنفيذ وتقييم جزاءات الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، عززت شعبة شؤون مجلس الأمن، الدعم الذي تقدمه إلى المجلس ولجان الجزاءات وخبرائها بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية والتقنية. وعقدت حلقات عمل بشأن الجزاءات وإحاطات إعلامية خاصة بنُظمها، للأعضاء الجدد في المجلس بغية توضيح أساليب العمل والمسائل الإجرائية، فضلا عن الجوانب التقنية لكل نظام من نظم الجزاءات. وعلاوة على ذلك، تم تقديم دعم استشاري إلى الدول الأعضاء بغية تيسير تنفيذ نظم جزاءات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات الإعفاءات والتقارير المتعلقة بالتنفيذ.

وتؤدي شعبة شؤون مجلس الأمن أيضا دورا رئيسيا في دعم وإدارة أفرقة رصد الجزاءات التسعة بشتى أنواعها، والتي تضم ٥٩ خبيرا في مجال الجزاءات. ومنذ عام ٢٠١٣، تعقد الشعبة حلقة عمل سنوية مشتركة بين الأفرقة لجميع الخبراء في مجال الجزاءات. ومنذ عام ٢٠١٥، نظمت حلقة عمل للخبراء المعنيين بتقنيات التحقيق، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية والمراجعة.

وجرى التركيز بشدة على أهمية الدعم الذي نقدمه إلى الخبراء في مجال الجزاءات، للأسف، بعد مقتل السيدة زايدة كاتالان والسيد مايكل شارب، في شهر آذار/مارس، وهما عضوان في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما نواصل الضغط من أجل المساءلة الكاملة عن تلك الجرائم البغيضة، يتعين علينا أيضا أن نعيد تقييم الترتيبات الأمنية التي تحكم عمل الخبراء في مجال الجزاءات لضمان عدم حدوث هذه الجرائم مرة أخرى أبدا. وفي هذا الصدد ستكون نتائج وتوصيات مجلس التحقيق مفيدة. ونحن نتطلع إلى تأييد مجلس الأمن لتنفيذ التغييرات الضرورية التي قد تكون مطلوبة.

إن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة أداة هائلة لتحقيق السلم والأمن العالميين. ومن المهم استمرارها جنبا إلى جنب مع غيرها من الصكوك القائمة على الميثاق، خدمة للأهداف المحددة بوضوح، ومع احترام الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الإنسان.

الرئيس: أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية، التي أوضحت أن الجزاءات تشكل جزءا حيويا من ترسانة مجلس الأمن.

وكما تنص المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، فإنها تعطي تأثيرا حقيقيا لقراراتنا، بتحويل الأقوال في هذه القاعة إلى إجراءات ملموسة ضد الذين يهددون السلام والأمن الدوليين.

وهي ليست أول ما نلجأ إليه، ولا هي إجراء يمكننا أن نستخف به أبدا. لكننا نعلم أن الجزاءات تحقق المرجو منها. فقد ساعدت في إحلال السلام والأمن في بلدان مثل ليبريا وسيراليون؛ وساعدت في تحقيق السلام والأمن لإيران بحملها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهو ما أفضى بدوره إلى خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وتواصل الجزاءات الاضطلاع بدور حيوي في مكافحة تنظيم داعش وتنظيم القاعدة في العراق أو سورية وغيرهما. إن

كل هذه الأمثلة لا توضح فعالية الجزاءات فحسب بل وأهمية استخدامها مقترنة بغيرها من الأدوات المتاحة لنا.

فالصفقة مع إيران لم تبرم بسبب الجزاءات وحدها. ولا يمكن ضمان انتصارنا على تنظيم داعش من خلال العمل الشاق الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، وحده. فيتعين أن تقترن الجزاءات بجميع الأدوات الأخرى: الحوار السياسي المباشر والوساطة وحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلى غرار أدوات المجلس الأخرى، من المهم أن تظل الجزاءات ملائمة للغرض المنشود.

لذا أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على طرح هذه المسألة على المجلس مرة أخرى حتى يتسنى لنا النظر فيما إذا كانت هناك سبل أخرى لتحسين عملنا الجماعي بشأن الجزاءات. وينبغي أن تبني جميع الأعمال المقبلة بشأن الجزاءات على القدر الكبير من العمل القيم الذي قامت به بالفعل الدول والجهات المعنية بشأن هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على كل من أعمال فريق الأمم المتحدة العامل غير الرسمي منذ العام ٢٠٠٦ وكذلك الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة بقيادة السويد وغيرها من الدول الراعية. فقد صدرت عنها توصيات جيدة.

ولكن، كما نعلم جميعا، فإن بناء الالتزام السياسي المطلوب من أجل المتابعة الفعالة قد اتسم بالصعوبة. إن مسألة الإرادة السياسية هذه تنطبق، في المقام الأول، عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الجاد للجزاءات. ولكي تكون تلك التدابير فعالة حقا، لا بد من أن تنفذها جميع الدول تنفيذا كاملا. فلا يكفي أن تقوم أغلبية البلدان فقط بذلك. إن قوة السلسلة تتوقف على قوة حلقتها الأضعف.

ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تدرك أنه لا يمكن أن تكون هناك استثناءات أو تساهل: فالجزاءات التي اتفق عليها في المجلس هي التزامات ملزمة قانونا بموجب الفصل السابع. إنني أدرك أنه حتى في حال توفر إرادة سياسية قوية، يمكن أن يكون التنفيذ صعبا، ليس بالنسبة للدول فحسب، بل وبالنسبة للأعمال التجارية. وهناك بالفعل الكثير من العمل الجيد في هذا المجال: التواصل من قبل لجان الجزاءات وتطوير الشبكات وبناء القدرات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين الدول. لكن ما زال هناك الكثير جدا مما ينبغي عمله، ولا سيما بشأن أهم ملفات الجزاءات، مثل كوريا الشمالية، حيث يقل عدد الدول التي قدمت تقارير عن التنفيذ بكثير عما ينبغي أن يكون عليه.

ولذلك السبب، السيد الرئيس، نرحب بمواصلة النظر في اقتراح وفد بلدكم مؤخرا بأن يعد الأمين العام تقريرا عن المسائل الشاملة المتصلة بالجزاءات. فإذا ما بنى هذا التقرير على الأعمال القائمة التي أشرت إليها واستخلص دروسا مستفادة من نظم الجزاءات الحالية وقدم اقتراحات عملية ملموسة بشأن كيفية تحسين التنفيذ والفعالية، فإننا نعتقد أن هذا يمكن أن يكون إضافة قيمة إلى عملنا المتعلق بالجزاءات، إضافة ستساعد على وضع خطة واضحة لإجراء المزيد من التحسينات، بالبناء على الاستعراض الرفيع المستوى والجهود الأخرى.

وليست هناك، بكل بساطة، رسالة تذكير بالحاجة إلى تعزيز قدراتنا فيما يتعلق بالجزاءات أوضح من الحالة الراهنة التي نواجهها فيما يتعلق بكوريا الشمالية. فنحن هنا نواجه دولة تستمر في التصرف في انتهاك صارخ لقرارات متعددة لمجلس الأمن، دولة لا تواصل تشكيل تهديد لمنطقتها فحسب، بل والعالم بأسره، بسعيها المتهور لحيازة الأسلحة النووية والقذائف غير المشروعة. وينم إطلاقها الأخير لقذيفة تسيارية عابرة للقارات عن قدرة تضع جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بما في ذلك المملكة المتحدة، في مرمى الخط.

وقد قلت من قبل في هذه القاعة، غير أنه أمر يجدر تكراره اليوم، بأننا كمجلس أمن، يجب أن نتصرف ونكون مستعدين

لاستخدام الجزاءات لرفع التكاليف المترتبة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جراء متابعتها هذه الأعمال غير المشروعة.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر مصر على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن الجزاءات، التي تشكل أداة هامة في إطار ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن.

لمجلس الأمن تاريخ طويل في استخدام الجزاءات. بيد أنه يتعين أخذ العديد من القضايا الرئيسية في الاعتبار لجعل الجزاءات أمرا مجديا، مثل أفضل السبل لزيادة فعاليتها بجعلها أكثر تركيزا في أهدافها؛ وكفالة تنفيذها على النطاق العالمي بأكثر الطرق كفاءة وتوازنا؛ ودرء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية السلبية على السكان الأبرياء والدول الثالثة؛ ومنع ازدواجية المعايير في تطبيقها.

وتؤيد كازاخستان الحاجة إلى آليات جزاءات تابعة لمجلس الأمن وإلى تنفيذ جزاءات المجلس التي تشكل تدابير وقائية هامة وتساعد في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ووفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي توخي الحذر في استخدام الجزاءات، وما يتبع ذلك من استخدام للقوة. فيجب ألا ينظر إليها كاستجابة مبكرة وإنما كملاذ أخير، بعد استنفاد كل الوسائل الوقائية والدبلوماسية.

وينبغي تصميم الجزاءات بهدف تغيير السلوك. وحيثما أمكن، يجب أن تخضع لتقييم مسبق من حيث الأثر المحتمل للجزاءات المقترحة من وجهة النظر الإنسانية، فضلا عن الإنفاذ والفعالية. كما أن ضرورة الرصد والاستعراض المنتظم، مع المراعاة الكاملة للآثار التبعية، تكتسي نفس القدر من الأهمية. ويجب أن تكفل الهيئات التي تفرض وتشرف على الجزاءات أقصى قدر ممكن من الشفافية والمساءلة، مع تحسين أساليب العمل والعمليات. وبالمقابل، يحتاج إعداد الأمانة العامة للميزانية وملاك الموظفين إلى تعزيز من أجل إحداث تحسن كبير في وسائل إنفاذ الجزاءات.

إننا نشارك الآخرين في توصيتهم بشأن ضرورة تعزيز الفريق العامل المخصص غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات. ويرحب وفد بلدي بإعادة هيكلة فريق شعبة شؤون مجلس الأمن من أجل تلبية احتياجات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ويحدونا الأمل في أن تختتم هذه العملية في القريب العاجل من أجل تعزيز الدعم التقني والإداري لفريق الرصد، وبالتالي الوفاء بتلك الولاية البارزة في بيئة أمنية وسياسية صعبة. فكل نظام للجزاءات فريد ويصمم بعناية لمعالجة أهداف واضحة محددة. غير أن هناك على الدوام مجالا للتحسين، مثل تعميم أفضل الممارسات في اللجان المختلفة من أجل تعزيز الفعالية العامة لنظم الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. لا يمكن تحقيق كل هذه النتائج إلا من خلال التعاون وتبادل المعلومات.

وينبغي بذل كل الجهود، طوال مرحلة الجزاءات، لمواصلة الجهود الدبلوماسية والوساطة بغية ضمان امتثال الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تكون للجزاءات أهداف واضحة ومحددة تحديدا دقيقا، ويجب أن ترفع عند تحقيق هذه الأهداف. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن تتعاون تعاونا وثيقا وتنخرط في حوار مع الدول الأعضاء المتأثرة وتقوم بتوعيتها بأسباب وأهداف وطبيعة التدابير الجزائية المتخذة.

فالافتقار إلى الوعي وعدم وجود علاقة مع الدول الأعضاء المتضررة يمكن أن يؤدي إلى تآكل مصداقية جزاءات الأمم المتحدة ويؤدي إلى التردد في تنفيذها. كما إننا ندعو إلى التفاعل الوثيق فيما بين جميع الدول الأعضاء المهتمة من أجل التأثير على هذه الدول لتحقيق الامتثال على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبنفس القدر من الأهمية تأتي إدارة المعلومات جيدة التوقيت وتبادلها فيما بين المجلس والدول الأعضاء والكيانات الإقليمية أو

دون الإقليمية، والكيانات التقنية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الجمارك العالمية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بهدف رصد العمليات غير الشرعية السرية. ودور القطاع الخاص مهم جدا بالنسبة للتقيد بالقواعد بحيث لا تصبح بعض الكيانات شريكات تجاريات أو شريكات تصدير أو استيراد غير مشروعة مع البلدان الخاضعة لنظم الجزاءات. كما إننا ندعو إلى المزيد من اليقظة من قبل الغرف التجارية العاملة كشريكات رئيسيات مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذا الترتيب المعقد والواسع النطاق بين الجهات المعنية.

إن بناء قدرات الدول الأعضاء التي هي في مراحل مختلفة من السلسلة الاقتصادية، أمر ضروري. ويجب أن تُساعَد الدول على فهم وتطوير إجراءاتها القانونية وسن تشريعات محلية جديدة تمشيا مع معايير الأمم المتحدة.

وبالمثل، فإن من الضروري تقديم المساعدة في التوجيهات التقنية وتوفير المعدات والأدوات العلمية اللازمة لتعقُّب تدفق الأموال والسلع التي تشكّل انتهاكا للجزاءات.

وفي الختام، ستبذل كازاخستان قصارى جهدها – بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا – في إطار الجهد المتعدد الأطراف المبذول على نطاق أوسع لأجل تعزيز نظم جزاءات الأمم المتحدة بوصفها أدوات لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مصر على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة تضطلع تدابير الجزاءات، كإحدى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات، بدور إيجابي في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنين أنشأ مجلس الأمن نظم جزاءات متعددة للتصدي لحالات النزاع، وقد أدت بعض هذه النظم غرضها وتم رفعها. وفي الوقت نفسه، تنطوي بعض نظم الجزاءات على مشاكل، وأنها تتطلب دراستها بعناية من جانب مجلس الأمن بغية تحسينها على نحو فعال. ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا للجوانب التالية.

أولا، يجب أن يتسق استخدام الجزاءات من قبل مجلس الأمن تماما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا بد من توخي الحكمة والمسؤولية عند استخدامها. وعلى سبيل الأولوية ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم الوسائل غير القسرية من قبيل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة في التصدي للتهديدات للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يستند استخدام الجزاءات على استنفاد الوسائل غير القسرية. فالجزاءات من ضمن الوسائل السلمية، ولذلك ينبغي تنفيذها بطريقة سلمية وليس فرضها بواسطة استخدام القوة.

ثانيا، يجب أن يكون فرض الجزاءات – عندما يقرر مجلس الأمن ذلك – جزءا من مجموعة عناصر شاملة للتسوية السياسية. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وهي لا تستطيع حل المسائل لوحدها. ويتمثل المخرج الأساسي في استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية، مثل الحوار والمفاوضات. وفي بعض لحالات القليلة، لا تكمن الحلقة الضعيفة في إيجاد الحل في مستوى تنفيذ الجزاءات، بل في عدم إحراز تقدم في المسار السياسي. وينبغي النهوض الشامل بقرار مجلس الأمن فيما يتعلق بتوفير حزمة سياسية كاملة للحلول، ويجب ألا تنفذ قرارات مجلس الأمن بشكل انتقائي. وينبغي أن يخدم استخدام تدابير الجزاءات من جانب مجلس الأمن الغرض العام للعملية السياسية برمتها. وينبغي أن يكون مواتيا لجهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ما يمكنها من المساعدة حقا في تخفيف الحالة في الميدان والتوصل إلى حلول.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يعزز أهمية الجزاءات لتفادي النتائج السلبية التي قد تترتب عنها. ويجب على المجلس أن يركز بحزم على الجوانب الرئيسية للمسائل المعروضة عليه، فضلا عن توخي الحكمة عند النظر في تدابير الجزاءات ونطاق تطبيقها. وينبغي أن تخدم الجزاءات غرض تسوية النزاعات. ويجب الحد بأقصى درجة ممكنة من الأثر السلبي المترتب عن تدابير الجزاءات على عامة السكان والبلدان الثالثة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تؤثر تدابير الجزاءات على العلاقات التجارية والاقتصادية العادية المشروعة في البلدان الخاضعة للجزاءات أو سبل عيش السكان أو على الوضع الإنساني في البلدان المعنية. ومع تطور الحالة في الميدان وعملية التسوية، ينبغي لمجلس الأمن إجراء التقييمات والتقديرات في الوقت المناسب لتدابير الجزاءات وتكييفها أو تعليقها أو إنهائها عند الاقتضاء.

ذلك أن فرض الجزاءات قرار هام للغاية، وينبغي أن يتم بصورة صحيحة وصارمة بما يتسق مع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لتجنب أي محاولات لفرض الجزاءات الأحادية الجانب أو توسيع نطاقها خارج إطار مجلس الأمن. وستواصل الصين – بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن – الحفاظ على نهجها الحكيم المسؤول في معالجة مسألة الجزاءات كيما تتأكد من أن تدابير الجزاءات التي يقرها مجلس الأمن ستخدم الغرض النهائي من العملية السياسية وأن تخضع لها حتى يتسنى لها أداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة بناءة وإيجابية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة المصرية على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن تعزيز فعالية الجزاءات بالاستفادة من الاجتماع الذي عقد بصيغة آريا في الشهر الماضي.

وأشكر أيضا الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية القيّمة.

وعلى النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وكما أشار الزملاء، فإن الجزاءات تعدُّ إحدى الأدوات الهامة المتاحة لمجلس الأمن لتمكينه من تعزيز صون السلم والأمن الدوليين. ومثلما ذكر الأمين العام المساعد زيريهون، وهو أمر بديهي أيضا، فإن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي – كما ينبغي أن تكون – جزء من استراتيجية سياسية عامة تهدف إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ولن يتسنى لها تحقيق النتائج المرجوة منها دون تلك الاستراتيجية.

ونسلِّم بأن الجزاءات قد شهدت تطورات هائلة على مر الزمن. وبالمثل، تغيرت الطريقة التي يستخدمها بها مجلس الأمن مما كانت عليه في الممارسة السابقة المتمثلة في فرض الجزاءات الشاملة إلى الممارسات المعاصرة التي تعمد إلى تطبيق تدابير محددة الأهداف. وذلك تطور هام من شأنه أن يجعل نظام الجزاءات أكثر فعالية، بل الأهم من ذلك أنه يوفر آلية لمعالجة الآثار السلبية وغير المقصودة المترتبة عن الجزاءات الشاملة. ونرى أن بوسع الجزاءات – إذا ما استخدمت على النحو المناسب وبطريقة محددة الهدف – أن تشكّل ضغطا على الأفراد أو الكيانات المحددة، وهما الفئتان اللتان يسعى المجلس إلى التأثير على سلوكهما.

ونشيد بالعمل الهام الذي أنجز في الماضي فيما يتعلق باستعراض فعالية الجزاءات عقب إبداء الاستعداد من قبل المجلس – على النحو الذي تدل عليه ممارسته العملية – للاستفادة من الجزاءات المحددة الأهداف على نحو أكثر تواترا وتطبيقها على طائفة أوسع من الأنشطة والمزيد من أنواع التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ونشكر الرئاسة على تناول هذا الموضوع، فضلا عن جهودها للاستفادة من هذا العمل الهام. ونتفق على ضرورة توخي العناية في وضع الجزاءات وتنفيذها بحيث تشمل أهدافا واضحة، فضلا عن تحديد نطاقها وإجراء استعراض دوري للتقدم المحرز مقارنة بالأهداف المتوخاة منها. وكثيرا ما تكون

المناقشات مثيرة للخلافات والحجج المؤيدة أو المعارضة لتطبيق الجزاءات بصفة عامة. ولا نرى أن ذلك سيساعد على إحراز تقدم صوب تعزيز فعالية الجزاءات.

وفي رأينا أنه ربما يتمثل النهج الأفضل لتحقيق الهدف المنشود في النظر إلى جدوى كل حالة على حدة في سياقها المحدد.

ندرك أنه لا يقصد بالجزاءات البقاء إلى الأبد. إذا كانت الحالة تستلزم تعديل الجزاءات أو رفعها، فينبغي للمجلس ألا يتردد في اتخاذ التدابير المناسبة بناء على ذلك. بيد أن حالات محددة قد تتطلب أيضاً تعزيز الجزاءات، وينبغي للمجلس ألا يحجم عن ذلك. وقد ذكر الأمين العام المساعد زيريهون الحالات التي حدث فيها ذلك. وما يهم هو الواقع في الميدان، وأهمية ضمان أن يستخدم المجلس أدواته على نحو فعال بغية إحداث تغييرات في السلوك. وهذا يؤكد الحاجة إلى الواقعية والبراغماتية في التعامل مع مختلف الحالات. ونعارض تسييس الجزاءات والسماح بالكيل بمكيالين في تصميمها وتنفيذها. ومع ذلك، لا نعتقد أن ذلك ينبغي أن يقودنا إلى نبذ استخدام الجزاءات كأداة. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نتجنب التسييس وازدواجية المعايير وأن نطبّق الجزاءات بحكمة، عند الاقتضاء، بناء على حيثيات القضية. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الحماسة لدى المجلس والدول الأعضاء والعزم على تنفيذ الجزاءات ينبغي ألا يختلف من نظام جزاءات إلى آخر. وهذا سبب آخر يحملنا على مواصلة استعراض الطريقة التي يستخدم بها المجلس هذه الأداة، واستخلاص دروس قيمة من أجل تحسين تطبيق الجزاءات وتنفيذها.

أخيراً، فلا يمكن التغاضي عن الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تحسين التصميم والتنفيذ الفعال لنظم الجزاءات هـ. إن تنسيق الجهود مع المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لفعالية أنظمة الجزاءات. وإذا نظرنا إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لوجدنا أنه ينطوي على موقف تصاعدي بشأن هذه المسألة، وهذا أحد الأسباب التي تجعلنا نحث المجلس على مواصلة تعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك بشأن المسألة قيد المناقشة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للوفد المصري على تنظيم جلسة اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

إن الجزاءات إحدى أهم الأدوات الموجودة في جعبة مجلس الأمن. ومع ذلك، ما فتئت الممارسة السياسية تبين أن التدابير التقييدية لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ووظيفتها المساعدة في التوصل إلى حلول سياسية ودبلوماسية لحالات النزاع، وللمجلس وحده الحق في فرضها واستخدامها في دعم الأهداف الواضحة والمشروعة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ندرك أهمية تحسين نظام الجزاءات. ونعتقد أنها ينبغي أن تكون محدودة المدة وخاضعة للاستعراض الدوري ولها معايير واضحة لإلغائها تدريجياً. ومن المهم التأكد من أنها تركز على الذين يتحملون المسؤولية الحقيقية عن التحريض على الأزمات. وينبغي ألا تُلحق الأذى بالمدنيين أو بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وهذا السبب الذي يحتم دراسة الحالة بعناية قبل تقديمها. إن استخدام التدابير التقييدية للإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها، بما في ذلك عن طريق الخنق الاقتصادي أو التأثير على ظروفها، أمر غير مقبول. ونعتقد أن التفسير المتصلّب لقرارات الجزاءات أمر غير مشروع. وقد أثبتت التجربة أنه ربما يؤدي إلى زيادة الفوضى ويضاعف معاناة السكان المدنيين. ومن المهم أيضاً ضمان عدم خروج نصوص الجزاءات عن المعايير القانونية الدولية المعترف بها عموماً. وينبغي عدم التلويح بالجزاءات وكأنها عصا تُلقى في وجه الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الذين تعقدت

أعمالهم بشكل خطير بسبب التفسيرات الموسعة للقيود القائمة، مما يشكل انتهاكاً لاتفاقيات فيينا.

أما فيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، فأود أن أشدد على وجوب عدم التسامح مطلقاً مع أي انتهاك لاختصاصاتها. وعلى وجه الخصوص، فإننا لا نرى حاجة إلى مضاعفة صلاحياتها بإضافة هياكل فرعية بيروقراطية، بما في ذلك الأفرقة العاملة. إن كل نظام من نظم الجزاءات فردي وفريد بحكم طبيعته، وما هو مفيد بالنسبة لبعض المسائل يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لمسائل أخرى. ومن المهم التشديد على أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة حكومية دولية، ينبغي أن تحتفظ بالحق في اتخاذ القرارات بالنسبة للدول الأعضاء. وفي ذلك السياق، نحذر من فكرة إدخال مؤيدين للجهات صاحبة المصلحة في سلسلة اتخاذ القرارات. وليس سراً أنها يمكن أن تكون واجهة لجماعات الضغط المهتمة بالوصول إلى نتيجة معينة من الجزاءات، ناهيكم عن حقيقة أن معظم لجان الجزاءات لها أفرقة رصد خاصة بها تقدّم تقييمات وتوصيات مستقلة. ومن المؤسف أن استخدام القيود المفروضة من جانب واحد، وذلك في كثير من الأحيان علاوة على قرارات مجلس الأمن، أصبح قاعدة اليوم. ذلك كثيراً ما ينطوي على منافسة اقتصادية غير عادلة. وهذه السياسات تقوض الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى حل الأزمات، وتتعارض مع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، وتنتهك سيادة الدول ومصالحها المشروعة ولا علاقة لها بشواغل منظمة عالمية.

نحن مستعدون لمواصلة المناقشة البناءة في مسألة تحسين آليات الجزاءات. وفي ذلك السياق، نرى من المفيد العودة إلى نتائج الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات. فالإنجازات التي حققها، بما في ذلك التقرير النهائي (S/2006/997)، أسهمت إسهاماً كبيراً في تحسين فعالية عمل اللجان ذات الصلة. ويمكن تكيف العديد منها مع الواقع الراهن.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة المصرية على تنظيم جلسة اليوم والأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية الشاملة.

طوال أكثر من ٥٠ عاماً حتى الآن، ما برحت القيود وعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن تُعتبر أقوى رد غير عسكري لمواجهة الأخطار التي تتهدد سلمنا وأمننا العالميين. ونتفق مع الرأي القائل بأن الجزاءات لا تزال أداة هامة في مكافحة الإرهاب، ومنع النزاعات، وتعزيز اتفاقات السلام، وحماية المدنيين، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسة الحالية المتمثلة في إدخال المزيد من الجزاءات المحكمة والمحددة الهدف ترمي إلى تحقيق توازن بين النتيجة المنشودة وأي إجراء ممكن غير مقصود أو آثار اجتماعية – اقتصادية وإنسانية سلبية في دول محددة أو دول ثالثة. لقد أحرز تقدم كبير أيضاً في وضع ورصد تنفيذ نظم الجزاءات منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، عندما أنشأ المجلس لأول مرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات. وقد اتُّخذت خطوة ناجحة أخرى بإنشاء أفرقة خبراء لمساعدة لجان مجلس الأمن ذات الصلة، في حين أن إدخال مؤسسة جديدة تماماً، أي مكتب أمينة المظالم للجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، يمثل وثبة بارزة في ضمان وفاء الجزاءات بمعايير حقوق الإنسان.

إن عمليات وضع وتنفيذ وتقييم ومتابعة الجزاءات، وكذلك أساليب عمل اللجان المختصة، والرصد والإنفاذ، كلها عناصر مترابطة بشكل وثيق ويعزز كل منها الآخر. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن اهتمام المجلس المتواصل لازم ليس للتطورات التي حدثت في تصميم الجزاءات ومعايرة طبيعتها ونطاقها فحسب، ولكن أيضاً لمسألة تعزيز فعاليتها وكفاءتها. ومن

الواضح أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على قيام الدول الأعضاء بالتنفيذ السريع والشامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نرى تحديين رئيسيين في جعل جزاءات الأمم المتحدة أكثر كفاءة. الأول – وهنا نكرر التعليقات التي أبداها وفد المملكة المتحدة – انعدام الإرادة السياسية، الأمر الذي يمنع المجلس من الاستجابة بسرعة وحزم للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. والثاني العرقلة السافرة للجزاءات القائمة أو التهرب. وبينما ينبغي أن يكون الافتقار إلى الإرادة السياسية وإساءة استخدام حق النقض موضوع مناقشة منفصلة، أود أن أشير إلى أن الفقرة ٥ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص، من بين أمور أخرى، على أن تمتنع الدول الأعضاء عن تقديم المساعدة لأي دولة تتخذ الأمم المتحدة بحقها إجراءات وقائية أو تنفيذية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن استكشاف سبل زيادة تعزيز دور اللجان المعنية في تحديد الحالات المحتملة لعدم الامتثال وتحديد الإجراء المناسب فيما يتعلق بالجهات التي تنتهك الالتزامات الدولية ذات الصلة.

وأنشطة التوعية، بما في ذلك التوعية والحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلا عن الوسائل الفعالة لإنفاذ الجزاءات، تعتبر عناصر هامة في الحد من التهرب من الجزاءات والقضاء عليه ومنعه. وفي الوقت نفسه، فإن مساعدة الدول في تنفيذ الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة من المجالات التي نرى أنه يمكن ويجب بذل المزيد لزيادة أثر القرارات التي يتخذها المجلس.

وأود أيضا أن أشدد في ذلك الصدد على الدور الهام الذي تضطلع به مختلف المنظمات الدولية في تنفيذ أنظمة الجزاءات للاستجابة لانتهاكات السلام وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. إن استخدام التدابير الإضافية والصكوك المحددة الخاصة بها من أجل تحسين استهداف المخالفات الدولية يشكل جزءا أساسيا من مجموعة الأدوات الدولية القائمة في ذلك المجال. ويجب النظر إلى جهود الاتحاد الأوروبي باعتبارها مثالا لسياسة الجزاءات المتسقة والمتماسكة راسخة الجذور في القانون الدولي.

إن أوكرانيا من بين البلدان التي تعترف اعترافا كاملا بأهمية الاضطلاع بالجهود المتواصلة، بما في ذلك إجراء الاستعراضات الدورية، لمواصلة تحسين التصميم والتنفيذ والتقييم الملائم ومتابعة نظم الجزاءات من أجل زيادة فعالية الجزاءات المحددة الأهداف. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نؤيد المزيد من المساعي، بما في ذلك تقارير الأمين العام ذات الصلة، التي تهدف إلى الاستعراض المستقل للمسائل الشاملة والاتجاهات السائدة في تطبيق الجزاءات، وأفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بتنفيذها، فضلا عن إعداد التوصيات، بما في ذلك فيما يتعلق بالخيارات العملية لتحسين دعم قدرات الدول الأعضاء في ذلك المجال.

وأود أن أختتم بياني باقتباس كلمات السيد يان إلياسون:

> ”الجزاءات يمكن أن تكون فعالة – عندما تصمَّم وتنفَّذ جيّداً، ومتى حظيت بدعم الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخارجه“. (DSG/SM/777)

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إن بوليفيا تعرب عن تقديرها للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. ويرحب وفد بلدي أيضا بالمبادرة المصرية بتنظيم جلسة اليوم الزاخرة بالمعلومات، التي تسلط الضوء على المسألة الهامة والحساسة للغاية التي تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين.

تقوم منظمتنا على قيم التعددية، ومن خلال تلك القيم تحديدا تعتمد الأمم المتحدة، كنظام متعدد الأطراف، على الشرعية والمشروعية الدولية التي تتيح لها معالجة المشاكل والنزاعات على الصعيد الدولي، وفي الوقت نفسه، التصدي

للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من خلال جملة أمور منها فرض الجزاءات. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب النظر في فرض الجزاءات عندما تستنفد جميع الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق وبعد تقييم آثارها القصيرة الأجل والطويلة الأجل بالتفصيل. وفي ذلك السياق، يجب ألا تكون الجزاءات غاية في حد ذاتها. ويجب أن تستخدم كملاذ أخير في حالة انتهاك الإجراءات المؤقتة المتخذة بموجب الميثاق، ويجب ألا تفرض إلا عندما يكون هناك تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين وانتهاكهما أو في حال ارتكاب عمل من أعمال العدوان.

إننا نشهد في الوقت الراهن اتجاها خطيرا صوب انتشار تطبيق وفرض الجزاءات أحادية الجانب. وترفض دولة بوليفيا المتعددة القوميات رفضا قاطعا تنفيذ هذه التدابير لأنها تمثل انتهاكا صارخا للتعددية وتهديدا خطيرا للنظام الدولي، وتشكل تدابير غير قانونية تفرض فيها دولة الولاية القضائية والتشريعات الداخلية لها على أخرى، مما يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول. وهذه الإجراءات ليست غير قانونية فحسب – وتشكل، كما قلت، فرض للقانون المحلي لدولة على أخرى أو على النظام الدولي – بل وتشكل أيضا إجراءات تنتهك مهام الهيئات القانونية، مثل مجلس الأمن، وهو الهيئة القانونية الدولية الوحيدة التي يمكنها فرض جزاءات على الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في إطار الميثاق. وبناء على ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أن أي تدبير متخذ من جانب واحد من جانب دولة على حساب أخرى من خلال استخدام القوة أو أي تدابير قسرية أخرى هو تدبير متخذ خارج إطار مجلس الأمن، وبالتالي غير قانوني ويتعارض مع مبادئ ومقاصد الميثاق.

ونعتقد أنه، عند النظر في فرض الجزاءات، يجب مراعاة الحق في مراعاة الأصول القانونية واحترام القانون الدولي، وهو ما من شأنه أن يساعد من خلال المصادر الموثوقة والرسمية للمعلومات على التحديد الواضح للحالة في سياق وطني معين التي يمكن أن تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مع الاحترام الدائم لمبدأ عدم استخدام القوة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية قبل اللجوء إلى التدابير التي تستدعي تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يحكم تصميم ووضع الجزاءات الإجراءات المنصفة والشفافة التي تساعد على التحديد الواضح للشروط المطلوبة من الدول أو الأطراف التي فرضت عليها الجزاءات، مع الاستعراض الدوري لتلك التدابير المتخذة من أجل تقييم آثارها وتعديلها حسب الحاجة فيما يتعلق بالتطورات المستجدة.

ونعتقد أن فرض الجزاءات يجب ألا يؤثر على تنمية الدول الخاضعة لتلك التدابير، وفي جميع الحالات يجب أن تنفذ بهدف التقليل إلى أدنى حد من أثر التكلفة الإنسانية المحتملة على السكان المدنيين المتضررين من تنفيذ هذه التدابير.

وقد تم تناول هذه المسائل في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد أثناء الدورة الستين للجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حيث جرى التأكيد مجددا على أن الجزاءات يجب أن تكون انتقائية ويجب أن تكون لها أهداف واضحة، مما يكفل أن يحدث تنفيذها توازنا بين الفعالية في تحقيق النتائج المرجوة والعواقب السلبية المحتملة، بما في ذلك العواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تؤثر على السكان والدول الثالثة. وهذا يتماشى مع الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في جزيرة مارغاريتا في ٢٠١٦، التي تنص على ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”المراد بفرض العقوبات ليس هو إنزال العقاب بالسكان ولا الانتقام منهم بصورة أخرى. وفي هذا الصدد، لا بد من تحديد أهداف أنظمة الجزاءات بصورة واضحة، وأن يكون فرضها لفترة زمنية محددة وأن تستند إلى أُسس

قانونية حقيقية، ويجب رفعها فور تحقيق الهدف منها. وينبغي أن تكون الشروط المطلوبة من البلد أو الطرف الذي تفرض عليه جزاءات شروطاً محددة بوضوح وأن تخضع لمراجعة دورية. ولا تفرض الجزاءات إلا إذا كان هناك خطر يتهدد السلم والأمن الدوليين، أو إذا وقع عدوان، وفقاً للميثاق، ولاّ تُطبَّق ”وقائياً“ لمجرد انتهاك القانون الدولي أو القواعد والمعايير الدولية. وقد تكون الجزاءات المحددة الأهداف بديلاً أفضل طالما أن سكان الدولة المستهدفة لن يكونوا ضحايا لها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة“.

(تكلم بالإسبانية)

ختاما، نعتقد أنه من الضروري وضع عملية لتقييم منهجية وتنفيذ وأثر وتعديل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، الذي يجب أن يضطلع بتلك المهمة من أجل تحسين النتائج المتوخاة وأن يكونه الهدف النهائي هو، في جميع الأوقات، كفالة أن يسود السلم والأمن الدوليين. وتدعم بوليفيا إعداد الأمين العام تقرير عن تأثير الجزاءات، الذي ينبغي أن يشمل أيضا تأثير الجزاءات الانفرادية على القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين. ونشير إلى أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ليست بأي حال من الأحوال الأساس الذي يمكن أن تضاف إليه المزيد من الجزاءات. بل إنها تشكل السقف أو الحد الأقصى المتفق عليه بصورة مشروعة وقانونية في إطار الميثاق.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أيضا أن أشكر الوفد المصري على عقد جلسة اليوم، وكذلك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، على إحاطته الإعلامية اليوم.

وترى أوروغواي أن من المهم أن يعمل مجلس الأمن على تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشكل التحليل الجاري لنُظم الجزاءات، ممارسة ضرورية على جانب من الأهمية تهدف إلى استعراض كفاءة وفعالية كل الأدوات المتاحة لمجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نقر أيضا بقيمة الإسهامات التي كثيرا ما تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجري قبل عدة سنوات برعاية ألمانيا، وأستراليا، وفنلندا، واليونان، والسويد (انظر S/2015/432). وشكل هذا الاستعراض ممارسة هامة، يتعين الاستمرار فيها، من أجل تحسين تصميم نُظم جزاءات مجلس الأمن.

أود أن أركّز بياني على أحد المجالات الأساسية، أي الحاجة إلى أن تكون نُظم الجزاءات فعالة، وتعني الفعالية تحقيق هدف الجزاءات بالكامل. وينبغي اعتبار كل نظام من نُظم الجزاءات، أداة تسمح لمجلس الأمن بتحقيق هدف من الأهداف. ولكي تكون فعالة، يجب أن تكمل هذه الأداة غيرها من الأدوات، من قبيل الوساطة والحوار. وفي الوقت نفسه، أود، فيما يخص هذه النقطة، أن أشير إلى أهمية تحديد أهداف بعينها، عند وضع نُظم الجزاءات، وهي أهداف ما أن تتحقق ستكون الأساس الذي يرتكز عليه رفع تلك الجزاءات. عموما، يفرض المجلس جزاءات دون تحديد الشروط التي يمكن بموجبها رفعها. فلا تحدد أهداف، ولا توجد ضمانات بالنسبة للخاضعين لها. وفي المقابل، لا يعلم الأفراد أو الكيانات أو الدول الخاضعة للجزاءات بأنه يمكن رفعها في وقت ما، وإذا ما حدث ذلك، بموجب أي شروط. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تصمم الجزاءات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على السكان المدنيين. لذلك من الحيوي إجراء الاستعراض الدوري وتحسين التصميم الأولي لنُظم الجزاءات التي وُضعت من أجله التزامات محددة.

ثانيا، تدرك أوروغواي جدارة استعراض الجزاءات الشاملة، على غرار تلك التي أجريت بشأن هيكل بناء السلام، وعمليات حفظ السلام، والمرأة والسلام والأمن.

أود أن أشير إلى أهمية التعاون من أجل التنفيذ الفعال لجميع الأحكام المتعلقة بنظام الجزاءات. وسيكون من المفيد إتاحة

المعلومات التي يجمعها فريق من الخبراء لأفرقة خبراء أخرى، إذا أُرتئي أنها ذات صلة بعملها. كما نشير إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، مثل الإنتربول، أو المؤسسات الإقليمية، أو المؤسسات المالية الدولية.

من المناسب أيضا إبراز أهمية التعاون بين الدول من أجل التنفيذ الفعال لنُظم الجزاءات. ولكي يستمر هذا المستوى من التعاون، هناك متغيران: قدرات الدول وإرادتها السياسية. وفي كثير من الأحيان، يتطلب التنفيذ الفعال لنُظم الجزاءات، وجود هياكل أساسية وقدرات لوجستية كثيرا ما تكون منعدمة في البلدان النامية. ويمكن أن يشمل ذلك البرمجيات، والاستخبارات، وبيانات الإحالة المرجعية والتكنولوجيا المتطورة، وما إلى ذلك. ويؤثر هذا النوع من النقص تأثيرا مباشرا على تنفيذ أحكام مختلف نُظم الجزاءات وتقويض شرعيتها.

في الختام، أود أن أشير إلى أهمية استمرار الالتزام السياسي بالتنفيذ والتصميم الصحيحين لنُظم الجزاءات، التي تفهم دائما كوسيلة أو أداة بحوزة مجلس الأمن لتحقيق هدف نهائي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة، فضلا عن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

مع وجود ١٣ نظام جزاءات فعال، أصبحت الجزاءات أداة هامة جدا متاحة لمجلس الأمن. وعلى الرغم من أنها ليست أبدا غاية في حد ذاتها، يمكن أن تكون أداة أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين بطريقتين.

الأولى، من خلال استهداف الجماعات الإرهابية أو الأفراد. وبالإجمال يمثل نظام الجزاءات المفروضة على تنظيمي القاعدة وداعش، أكثر من نصف عدد الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن اليوم.

الثانية، التدخل دعما للدول الضعيفة بسبب انعدام الأمن، أو وجود الجماعات المسلحة في أراضيها، أو وجود جوانب قصور في العملية السياسية، وانتشار الأسلحة، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي العوامل التي أدت إلى معظم نُظم جزاءات مجلس الأمن.

ويمكن لنُظم الجزاءات أن تسهم إسهاما كبيرا في النهوض بالعملية السياسية. إن اعتماد تدابير محددة الأهداف ضد الأفراد أو الكيانات التي تعرقل عملية السلام، أداة هامة لوقف هذا النوع من السلوك أو إضعاف الجهات التي تقوم بذلك. وكان ذلك هو الحال بصفة خاصة في كوت ديفوار في ذروة الأزمة التي أعقبت الانتخابات هناك. وفي الصومال، يقوض الحظر المفروض على الفحم، أحد مصادر تمويل حركة الشباب. وهذه ما هي إلا بضعة أمثلة.

شهدت نُظم الجزاءات التي نفذت في التسعينات أحيانا بشكل عشوائي، تغيرا كبيرا، منذ ذلك الحين، مع مراعاة الاحتياجات الإنسانية وحقوق الأفراد. كفل المجلس في ممارسته العملية، أن تستهدف تلك النُظم بأكبر قدر ممكن من الدقة الأشخاص أو الكيانات أو القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول، وأن لا تكون لهذه النُظم عواقب سلبية على السكان. ولا يمكن للمرء أن يقول، بحسن نية، في سياق النزاعات المسلحة النشطة والعنف على نطاق واسع ضد المدنيين، أن فرض حظر على توريد الأسلحة تدبير من شأنه أن يؤثر سلبا على السكان.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أمكن تكييف نظام الجزاءات مع الظروف المتغيرة. وتم باستمرار، تعديل حظر توريد الأسلحة الذي فرض في عام ٢٠٠٣. ومنذ عام ٢٠٠٨، استهدف فقط كيانات من غير الدول. وكان يتعين أيضا تكييف الجزاءات الفردية التي فرضت على الجماعات المسلحة، مع تطورات الحالة.

تولي فرنسا أيضا أهمية كبيرة لتعزيز احترام قواعد المحاكمة العادلة فيما يتعلق بالجزاءات التي يقررها المجلس. وقد تحقق تقدم كبير في هذا المجال، مع إنشاء آلية التنسيق، وقبل كل شيء، إنشاء مكتب أمين المظالم في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، تود فرنسا الإشارة إلى أهمية ضمان الانتقال السريع والفعال في أعقاب مغادرة السيدة مارشي – أويل، التي ستتولى مهاما أخرى. ومن الضروري أن نواصل تحسين وظيفة وشفافية نُظم الجزاءات.

من الضروري أيضا احترام الجزاءات وقرارات الحظر، سواء أكانت تستهدف الأسلحة أو المنتجات الأخرى، احتراما تاما وتنفيذها من جانب جميع الجهات الفاعلة الموجودة في الإقليم الذي تنطبق عليه. وتوجد في كثير من الأحيان آليات الإعفاء التي توفر المرونة في حالات محددة. ومن الضروري تذكير وتثقيف الجميع بضرورة احترام الإجراءات المنصوص عليها لهذا الغرض.

وستواصل فرنسا، بطبيعة الحال، القيام بدورها بشكل كامل في هذه الجهود.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي الرئاسة المصرية على إتاحة الفرصة لمناقشة مسألة بالغة الأهمية في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

ترجع أهمية الموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، وهو الجزاءات كتدابير يقررها مجلس الأمن لا تنطوي على استخدام القوة، إلى أنها تبرز عنصرا رئيسيا في عملنا الجماعي الهادف إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن للجميع، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين.

وتشكل الجزاءات – كما أبرز الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة وما تلا ذلك من خلاصة صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/432) – أداة هامة للحفاظ على الأمن الجماعي، وبالتالي، استخدمت بانتظام متزايد بغية التعامل مع مختلف التهديدات المتزايدة التعقيد للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وانتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

ولذلك، من المفهوم أن تصميم وتنفيذ ونطاق هذه التدابير يجب أن يكون رهنا لفهم مشترك، وتعزيز متبادل ومساواة في الالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية، ولا سيما جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تشير إلى أنه يجب:

> ”الحرص على تطبيقها بطرائق تضمن التوازن بين فعالية تحقيقها لنتائجها المرجوة وبين ما قد يترتب عليها من عواقب سلبية على السكان وعلى دول ثالثة، بما في ذلك العواقب الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية“. (قرار الجمعية العامة ١/٦٠ الفقرة ١٠٦)

ومن المسلم به الآن أن جزاءات الأمم المتحدة قد تطورت بشكل كبير على مر السنين. وهي تميل إلى أن تكون أكثر فطنة وأكثر ذكاء وأكثر تكيفا مع الحالات التي تنطبق عليها. غير أن التجربة أظهرت أن فعاليتها ومساهمتها الإيجابية في تحسين حالات معينة تتوقف إلى حد كبير على شفافية ووضوح الأغراض والأهداف التي تأمل هذه الجزاءات في تحقيقها، فضلا عن التزام الأطراف المختلفة بها. ويضاف إلى ذلك أن فعالية الجزاءات تتوقف بشكل خاص على اتساق الجزاءات المعنية مع غيرها من التدابير أو الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع شركائها، ولا سيما الشركاء الإقليميين والوطنيين، لمواجهة مشكلة معينة أو حالة معينة.

ويمكن تناول مسألة فعالية الجزاءات من زوايا مختلفة – زوايا تتعلق على وجه الخصوص بشرعيتها وحسن توقيت صدورها، والإرادة السياسية للجهات الفاعلة المسؤولة عن تطبيقها وتكييفها مع حالات محددة والطرائق المختلفة للمجلس أو لجان

الجزاءات المختلفة المستخدمة لرصد وضع وتنفيذ النظم المنشأة. غير أن وفد بلدي يود أن يسلط الضوء على بعض الجوانب التي نعتبرها أساسية لفعالية وكفاءة نظم الجزاءات.

فالتحدي الماثل، أولا وقبل كل شيء، هو معالجة التحدي المتمثل في الاتساق مع استجابات وإجراءات الأمم المتحدة الأخرى، على نحو ما دعا إليه الاستعراض الرفيع المستوى المشار إليه أعلاه، الأمر الذي يدل على أن تكامل الجزاءات في تدخلات الأمم المتحدة الأخرى أمر أساسي من أجل تحديد أوجه التآزر، ومنع تعارض الإجراءات وتعزيز الفعالية العامة لنظام الأمن الجماعي.

وبالنظر إلى تزايد أهمية البعد الإقليمي في النظام الجماعي للسلام والأمن، فإننا نعتقد أن التحدي الثاني هو التشديد بقدر أكبر على تآزر الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية مع سياسات وإجراءات الأمم المتحدة. وبالفعل فقد أثبت التعاون بين لجان الجزاءات والبلدان في المنطقة، في معظم النظم السارية، أنه عنصر لا غنى عنه لفعالية التدابير المعتمدة.

وأخيرا، فإننا نعتقد أنه في سياق يتسم بنمو الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية، إلى جانب التعقيد المتزايد للبيئة المالية – وهو السياق الذي تتطور فيه حرية حركة الأشخاص والبضائع – يمثل بناء القدرات بعدا بالغ الأهمية للتعاون الدولي. إن مستوى قدرات البلدان والمؤسسات المشاركة في تنفيذ الجزاءات عامل حاسم، إذا وضع المرء في اعتباره أن معظم نظم الجزاءات تتعلق بالبلدان النامية.

ولذلك، من المهم إيلاء اهتمام خاص بتلك البلدان النامية التي تدرك تماما أنه في بيئة دولية تشكل فيها التهديدات الناشئة تحديات عبر وطنية، لا يمكن أن تكون تلك البلدان هي الحلقات الضعيفة في نظام الأمن الجماعي. وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى أنه يمكن لنفس النظم الوطنية لمكافحة المعاملات المالية غير المشروعة أو تمويل الإرهاب كذلك أن تكشف عن الأصول من الأفراد أو الكيانات الخاضعين للجزاءات، وأن تتيح للبلدان التصرف وفقا لذلك. ولذلك فإن المساعدة التقنية ضرورية، في معظم البلدان النامية، من أجل ضمان التدفق الكافي للمعلومات، وتنسيق الإجراءات بين الدوائر المختصة في الدولة، وإدماج الجوانب المتعلقة بالجزاءات في النظم القضائية المحلية للدول.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون إثارة مسألة الموارد الطبيعية، التي يتم تناولها على نحو متزايد بواسطة نظم الجزاءات، ولا سيما في سياق البلدان الأفريقية. يتمثل التحدي بالنسبة لنظم الجزاءات في مجال الموارد الطبيعية في إحباط استغلال الموارد الطبيعية بواسطة الكيانات أو الأفراد المستهدفين من أجل منعهم من الاستفادة من هذه الموارد من دون التأثير على الأنشطة القانونية للبلدان والمناطق المعنية وحقوقها في مواردها الطبيعية.

مرة أخرى، يمكن أن تصبح الجزاءات المفروضة على الموارد الطبيعية أكثر فعالية وشرعية من خلال تعزيز الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له، من ناحية، والبلدان والمناطق المعنية، من جهة أخرى. ويتم ذلك من خلال تعزيز الاقتصادات الوطنية للبلدان المعنية، وضمان أن يتم الحفاظ على تلك الموارد الطبيعية من أجل التنمية وألا تستخدم كمصدر للنزاع وعدم الاستقرار.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

إننا نرحب بهذه الفرصة لتسليط الضوء على أهمية وإمكانات الجزاءات، التي تشكل واحدة من عدد قليل من الأدوات غير العنيفة المتاحة للمجلس لحماية السلام والأمن الدوليين. لقد قال أحدهم ذات مرة أن الصبر هو فن مداراة عدم الصبر. هناك أوقات أعتقد فيها أن ذلك القول يمكن أن ينطبق بشكل مناسب جدا على الولايات المتحدة. نحن نحرص حرصا قويا على مبادئنا وسيادتنا لأنها تنبع منا نحن، الشعب. فعندما نرى

تهديدا لأمننا الوطني أو عندما نرى انتهاكات للكرامة الإنسانية، نرغب في أن تتصرف عاجلا لا آجلا. وفي كثير من الأحيان نكبت تلك الرغبة ونظهر التحلي بالصبر. غير أن ما وراء صبرنا تكمن عدم رغبة في القبول السلبي بانعدام الأمن والظلم. وتتطلب منا الجزاءات أن نتحلى بالصبر، غير أن فرض الجزاءات هو أحد أهم الأشياء التي يمكن للأمم المتحدة أن تفعلها.

وعندما تصاغ الجزاءات متعددة الأطراف بمشاركة واسعة النطاق وتنفذ على وجه السرعة وعلى نحو متسق، فإنها تكون فعالة.

ومن الأمثلة الممتازة على ذلك تعزيز المجلس مؤخرا جزاءاته المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بها. وقد عملت الولايات المتحدة وروسيا معا على وضع تلك الجزاءات، فضلا عن التأكد من مواءمتها مع آخر التهديدات الإرهابية. وجدد القرار تأكيد دعمنا لفريق الرصد لأجل ضمان تنفيذ تلك الجزاءات بشكل كامل ومنصف. وقد تمت الموافقة عليها بالإجماع عبر التصويت وبدأت تحقق النتائج المرجوة منها بفضل وحدة صفوف مجلس الأمن. وبالفعل تم الحد من تدفق الأموال وأشكال الدعم الأخرى إلى هذه الجماعات الإرهابية.

وبالمثل تصبح هذه الجزاءات عديمة الجدوى متى ما افتقرت إلى التأييد على نطاق واسع ولم يتم إنفاذها. والأسوأ من إفراغها من أي معنى في هذه الحالة أنها تنتقص من مصداقية المجلس وفعاليته. وحينها، فهي لا تعجز عن وقف التهديد الذي يفترض أن تتصدى له فحسب، بل تزيد من التهديد للسلم والأمن رجوحا. فأي حجة يمكن أن تكون ضد إنفاذ الجزاءات مباشرة بعد فرضها؟

ومع ذلك، عجز المجلس عن توحيد صفوفه للتوصل إلى اتفاق على الإبلاغ المنتظم عن إنفاذ الجزاءات. بل إننا نعجز حتى عن التوصل إلى اتفاق على صيغة لمناقشة المسائل الشاملة المتعلقة بالجزاءات. وبذلك إنما يجلب المجلس لنفسه الفشل لأنه يجرد نفسه من إحدى أفضل الأدوات لتحقيق ما يفترض أن نعمل على تحقيقه نحن هنا جميعا: تحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. ولئن كان تأييد الجزاءات على نطاق واسع وإنفاذها بشكل صارم هما السبيل إلى تطبيقها على النحو الصحيح، فإن تطبيقها بالصورة الخاطئة يتكشف أمامنا مباشرة هنا.

فحين تكون دولة عضو في الأمم المتحدة خاضعة للعديد من قرارات مجلس الأمن، ثم نسمح لها بانتهاك تلك القرارات في إفلات من العقاب، فإنها لن تغير سلوكها بطبيعة الحال. وعندما لا تمتثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة ضد المعتدين، تصبح تهديدات المجلس لا قيمة لها. وحين تنتهك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقوق الإنسان وتضيّق الخناق على شعوبها في ممارسة حرياتها التي منحها لها الرب، ثم يلتزم المجلس الصمت فإنه يفقد بذلك مصداقيته. وحين يكرر المجلس التهديد مرة تلو الأخرى ثم يتقاعس عن المتابعة، فلن يتغير شيء إذن. وتفضل الولايات المتحدة فرض الجزاءات بواسطة مجلس الأمن. وينبغي أن تكون للجزاءات التي يفرضها المجلس أثر عالمي لأنها تجسد وحدتنا السياسية.

ولكن متى أخفق المجلس عن القيام بدوره، فإن الولايات المتحدة لن تنتظر، ومتى غض المجلس الطرف عن الانتهاكات المتكررة لقرارات الجزاءات التي يفرضها، سيبدأ نفاد صبر الولايات المتحدة على ذلك. وستعمل الولايات المتحدة على التصدي للأخطار التي تهدد أمننا، وسنعمل لأجل الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية.

وسنقوم بما يتعين علينا القيام به – من فنزويلا إلى زمبابوي ومن الحالة في شبه جزيرة القرم إلى جرائم الحرب في سوريا – للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا وقيمنا. وذلك خيار لا مفر منه بالنسبة لأمة تواجه تهديدا خطيرا. وذلك وعد قطعناه لشعب لم يعد قادرا على إخفاء نفاد صبره. ويحدوني أمل كبير بأن بلدي والمجلس سيواصلان العمل معا لكي نتمكن من تفادي الوصول إلى ذلك الحد أبدا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة المصرية على عقد جلسة اليوم، وأشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية المفيدة والمعتبرة للغاية.

وبما أن المجلس والأمم المتحدة برمتها يستعرضان الأدوات المتاحة لهما لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، يرى وفد بلدي أن من المهم أيضا تقييم واستعراض جميع التدابير التي لا تنطوي على استخدام القوة، كالجزاءات، بالإضافة إلى العمل على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة تحسينها وتنفيذها. ومن المهم أيضا أن نفعل ذلك برؤية متوازنة وتتسم بالانفتاح كي نمكّن المجلس حقا من تحسين استخدامه لهذه الأدوات الهامة.

وقد تحول المجلس على مر السنين من اتخاذ التدابير الشاملة والقائمة بذاتها إلى الدمج بين التدابير الذكية التي تستهدف النخب المسؤولة عن صنع القرار والأفراد المعنيين مع تجنب إلحاق الضرر بعامة السكان في الوقت ذاته. ويعدُّ هذا التحول تحسينا للتدابير التي يقررها المجلس وجانبا رئيسيا يمكن البناء عليه.

ويشمل تطور الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن إنشاء أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد لكفالة تحسين تنفيذ قراراتنا. وبالإضافة إلى ذلك تم استعراض ولايات بعثات حفظ السلام بما يكفل مراعاة التنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن.

غير أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهد في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، سيكون ضروريا المضي قدما فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية وضمان إجراءات الإدراج والرفع من القائمة بالنسبة للتدابير المحددة الأهداف. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم أيضا إدراج تحليلات المسائل الجنسانية وحقوق المرأة في أنشطة الإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بأثر الجزاءات واستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وإذا اتفقنا على ضرورة إحراز مزيد من التقدم، فإن من الضروري أيضا التقييم والاستعراض المستمرين لتدابير مجلس الأمن. ومن الضروري أن تحدد التقييمات الدورية هذه ما إذا كان تنفيذ نظم الجزاءات ما يزال متسقا مع الأهداف التي حددها المجلس. وليست الجزاءات غاية في حد ذاتها وينبغي إدماجها في استراتيجية سياسية أعم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تسميتها، فإن من الواجب ألا يقصد منها جانبها العقابي، وإنما كونها أداة مفيدة لدعم العملية السياسية وإرشاد الكيانات والأشخاص المستهدفين إلى طريق الحوار والتفاوض. ولدينا أمثلة واضحة على إسهام أنظمة الجزاءات في تحقيق تلك الغاية.

ومن الضروري ضمان الاتساق بين غاية التحقق ووسائله على نحو مستمر. ومن شأن إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل أو تعزيزها أن يساعد المجلس على تكييف مسار عمله. وينبغي أن يكون لهذا الاستعراض أثر ذو شقين: أولا، فيما يتعلق بوضع الجزاءات، وثانيا، فيما يخص تنفيذها.

ويجب أن تساعد إسهامات الدول الأعضاء، بما في ذلك الكيانات والأشخاص المستهدفون، المجلس على تكييف التدابير التقييدية الحالية والمقبلة على حد سواء لأجل تحسين فعاليتها وتفادي العواقب غير المقصودة التي قد تترتب عنها، وخاصة على السكان المدنيين.

وفي جانب التنفيذ، فإن لجان الجزاءات تؤدي دورا أساسيا. وبناء على خبرتنا أيضا بصفتنا رئيس اللجنة، فإننا مقتنعون بالحاجة إلى الحوار المستمر والفعال مع الدول الأعضاء. ويجب على اللجنة أن توفر الوضوح المطلوب فيما يتعلق بالإطار الشامل للتدابير، فضلا عن التوجيه اللازم سواء عن طريق توفير المبادئ التوجيهية العامة أم على أساس كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، فربما كان دور الأمانة العامة حاسما لأنه سيسهم في تعزيز التنسيق المستمر والمكثف مع رئيس اللجنة.

وينبغي للجان أن تنظر في زيادة مشاركتها في أنشطة التوعية بغرض توضيح تدابير المجلس، وبذلك تشجع على تنفيذها بصورة صحيحة وأفضل، فضلا عن توفير منبر للدول الأعضاء يمكّنها من تبادل الآراء وتلقي التعقيبات بشأن هذه التدابير.

وينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على أفرقة الرصد وأفرقة الخبراء. وينبغي تشجيعها على المزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء بصورة حقيقية وشفافة، وتوفير المزيد من فرص الحوار غير الرسمي وسياسة الانفتاح على الدول الأعضاء.

وخلاصة القول، نرى أن المطلوب هو: أولا، الوضوح بشأن ما يُطلب إلى الدول الأعضاء القيام به، ثانيا، التوجيه والمساعدة فيما يتعلق بأي مسائل قد تثيرها الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الجزاءات. وثالثا، توعية الدول الأعضاء والحوار المستمر معها فيما يخص تحسين وضع الجزاءات وتنفيذها. وينبغي أن يضمن أي استعراض أو إصلاح محتملين لنظام الجزاءات تحقيق التوازن المناسب بين المزيد من التماسك والاتساق، علاوة على ضرورة مراعاة الخصائص المميزة لكل حالة يتدخل فيها المجلس.

ختاما، أود أن أتطرق إلى نقطة أعم: وهي أن المسائل الشاملة، بما في ذلك الجزاءات والعدالة والمساءلة وحماية المدنيين والنساء والأطفال، تقتضي جميعا الاتساق في الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. وفيما إذا نُظر إلى المجلس على أنه يفتقر إلى الاتساق في إجراءاته، فستنشأ هناك مسائل فيما يتعلق بشرعية ومقبولية التدابير المعتمدة، بالإضافة إلى انتشار العواقب الناجمة عن تنفيذ تلك التدابير.

وكما يعلم المجلس، فما زلنا بانتظار توسيع نطاق عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين كيما يصبح فريقا عاملا غير رسمي معني بالعدالة والمساءلة في حالات النزاع. وإن كان لنا أن نتّبع نهجا مماثلا في مسألة الجزاءات، فسوف تولي إيطاليا اهتمامها لمسائل التنفيذ، بما في ذلك جميع الجهات الفاعلة المعنية، والهدف الأسمى الرامي إلى تقديم إسهامات بناءة في وضع الجزاءات.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر مصر على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وأشكر الأمين العام المساعد زيريهون على عرضه القيّم هذا الصباح.

لقد استحدثت السويد جزاءات اقتصادية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في أواسط عقد ثمانينيات القرن الماضي.

كانت تلك الجزاءات أساساً ذات طابع انفرادي ولكنها تحمل رمزية سياسية قوية. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت السويد تشارك في العمليات الرامية إلى جعل الجزاءات أكثر فعالية وشفافية، بما في ذلك، في الأونة الأخيرة، الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة (انظر S/2015/432). إن الجهود القائمة، على غرار الاستعراض الرفيع المستوى مع توصياته الـ ١٥٠، تبقى ذات أهمية وينبغي متابعتها على نحو يتيح تحسين تنفيذ وفعالية جزاءات الأمم المتحدة.

ويمكن وصف الجزاءات على أنها تدبير فعال بين الكلام والحرب. ونعتقد أن جزاءات الأمم المتحدة، عندما تطبق على النحو المناسب وتجري معايرتها جيداً ضمن استراتيجية سياسية أوسع نطاقاً، يمكن أن تكون بمثابة أداة متعددة الجوانب من أجل التصدي للتحديات الأمنية. وهذا هو السبب في أننا أيدنا التنفيذ الفعال للجزاءات الحالية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعم التدابير الإضافية السريعة بالنظر إلى الانتهاكات الأخيرة، ونشدد في الوقت نفسه على أن هناك حاجة ماسة إلى الجهود الدبلوماسية الخلاقة والحوار، بصورة متوازية، وذلك من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي شامل.

يُستمدّ الأساس القانوني لجزاءات الأمم المتحدة من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تطورت وسيلة الجزاءات على مر الزمن. وعلى مدى ربع القرن الماضي، فرض مجلس الأمن جزاءات بانتظام مطرد وأهداف تتوسع باطراد. ويجب علينا البناء على

تلك التجربة والتعلم من التدابير الأقل فعالية، فضلاً عن استخلاص الدروس من النجاحات.

إن التطور من الجزاءات الشاملة إلى المحددة الهدف قد عالج إلى حد كبير العديد من الشواغل إزاء العواقب غير المقصودة والآثار الضارة. ومع مرور الوقت، أجريت تقييمات وتقييمات مسبقة، وكان هناك تحرك مطرد نحو توحيد الإعفاءات لأسباب إنسانية. غير أنه يمكن لمجلس الأمن التشديد بقدر أكبر على تقييم أثر تدابيره، السابق منها واللاحق على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعرض المجلس نظم الجزاءات والتدابير بصورة دورية للتأكد من تحقيق أهدافها على النحو الواجب. وينبغي للمجلس أيضاً أن يجري استعراضات دورية للأفراد والكيانات المدرجة في جميع نظم الجزاءات بغية التأكد من أن المعلومات حديثة وأن تبقى القوائم ملائمة.

وكما سمعنا من العديد من الزملاء هنا اليوم، فإن الجزاءات لا يمكن أن تنجح بمعزل عن غيرها. فهي يجب دائماً أن تكون جزءاً من استراتيجية سياسية أوسع، تتضمن عناصر حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. ولا بد أيضاً من تقييم الجزاءات ضمن نهج شامل لدعم السلام والأمن. وعند تقييم الجزاءات، يجب أن نتذكر أن كل نظام للجزاءات فريد من نوعه وأن الجزاءات المحددة الأهداف تكون متعددة الأغراض.

ومن الأهمية بمكان صون الإنجازات التي تحققت حتى الآن والبناء عليها في مجالي سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب أمين المظالم. إن التزامنا المشترك بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس يتماشى مع الالتزامات باحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعن طريق زيادة تحسين الإجراءات العادلة والواضحة، سيجعل المجلس الجزاءات أداة أكثر فعالية وشرعية، ويعزز بذلك سلطة المجلس والأمم المتحدة ككل.

ونود أيضاً أن نرى المزيد من الاهتمام بالمرأة والسلام والأمن والأطفال في النزاعات المسلحة في كل من الأنشطة المواضيعية والقطرية المتعلقة بالجزاءات وذلك، على سبيل المثال، بإضافة العنف الجنسي والجنساني بوصفهما معايير للإدراج في القوائم، ودعوة الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح إلى تقديم إحاطات إلى لجان الجزاءات. وعلاوة على ذلك، نود أن نرى التحليلات الجنسانية في تقارير الخبراء، بما في ذلك عن الآثار المترتبة على الجزاءات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب والأبعاد الجنسانية لتدفق الأسلحة والاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات والموارد الطبيعية.

وفي الختام، أودّ مرة أخرى التأكيد على أن الجزاءات تشكل أداة رئيسية في مجموعة الأدوات المحدودة المتاحة للمجلس من أجل منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. ويحدونا الأمل في أن تساعد مناقشة اليوم، فضلاً عن الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الرفيع المستوى، وخاصة العمل الشاق الجاري في لجان الجزاءات، على زيادة تعزيز فعالية ومصداقية هذه الأداة الهامة.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

في البداية، تشكر اليابان مصر على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. تشكل جزاءات الأمم المتحدة أحد التدابير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين. ويمكن أن تكون فعالة عندما تستخدم بصورة سليمة، وينبغي أن تكون مدمجة بشكل جيد في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً.

إن الجزاءات هي أدوات لتحقيق أهداف سياسية محددة. وهذه الأهداف واسعة النطاق، بما في ذلك استعادة السلام بعد حرب أهلية، وحظر دعم الإرهابيين، ونزع سلاح الجماعات المسلحة ونزع السلاح النووي. وينبغي لكل نظام جزاءات أن يكون مصمماً خصيصاً لسياقه المحدد.

ولا تُفرض الجزاءات بغرض فرضها وحسب، وهي قطعاً ليست أدوات للعقاب. فينبغي أن تكون لها أهداف واضحة

واستراتيجيات للخروج. ولكل نظام جزاءات عموماً بنود إعفاء أو آليات داخلية خاصة به للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة غير المرغوب فيها. ولهذا الغرض، فالتطور في طريقة استخدام مجلس الأمن للجزاءات الذكية، بما في ذلك الجزاءات المالية، هو موضع ترحيب. ويمكن للاستعراض الدوري للجزاءات في كل لجنة من لجان الجزاءات أن يكون مفيداً.

وعندما يقرر مجلس الأمن أن يتخذ تدابير جزاءات معينة، فإنها تحتاج إلى أن تُنفّذ بالكامل لكي تكون فعالة. يمكن أن يكون ذلك صعباً ومعقداً، وقد يتطلب الوقت وبناء القدرات على حد سواء من جانب الدول الأعضاء. وتضطلع البلدان المجاورة على وجه الخصوص بدور حيوي في التأكد من أن تدابير الجزاءات فعالة. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً للتصدي لمشكلة التهرب من الجزاءات والثغرات فيها.

وأود أيضاً أن أشدد على أننا عندما نتفق على الجزاءات ويعتمدها المجلس، ينبغي لنا أولاً أن نعمل على التنفيذ التام والمخلص لها من جانب كل دولة من الدول الأعضاء قبل أن نُناقش مدى فعاليتها. إن وعي الدول الأعضاء وبناء قدراتها ذوا أهمية أساسية في هذا الصدد.

وما فتئت اليابان منذ أمد طويل من مؤيدي جهود بناء القدرات بهدف تعزيز التنفيذ وسوف تواصل تقديم الدعم من أجل تحقيق هذه الغاية. ونعتقد أنه حيثما يتم اختيار الجزاءات فيما بين مختلف الأدوات المتاحة، يتعين على المجلس أن يكفل أكبر قدر ممكن من الفعالية في بلوغ تلك الغاية المنشودة.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

في البداية، أود التوجه بالشكر للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، على إحاطته القيّمة بهذا الشأن الهام والمحوري لعمل مجلس الأمن.

لقد منح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن الولاية لاتخاذ التدابير المختلفة المنصوص عليها في المادة ٤١ بهدف التصدّي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى استخدام القوة. وعلى عكس التسمية الشائعة لتلك التدابير بالجزاءات، فإن الميثاق لم يرد فيه هذا المصطلح، والذي أضحى مستخدماً في قرارات المجلس التي تفرض مثل تلك التدابير. إن على المجلس مسؤولية كبيرة في تصحيح هذا المفهوم وليس تعديل المصطلح الشائع وحسب، ومدلوله العقابي. فالتدابير المنصوص عليها في الميثاق تهدف نصاً لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه، وليس لمعاقبة أي طرف.

لقد قطع المجلس شوطاً في تطوير مفهوم الجزاءات، فتحولت من تدابير شاملة إلى تدابير أكثر ذكاء وفاعلية وذلك بناء على التراكم المعرفي الناتج عن التجارب السابقة للمجلس،

بحيث تم تخفيف التداعيات السلبية غير المقصودة للجزاءات، وبالأخص على السكان المدنيين والدول غير الأطراف في النزاع، مع قصر الاستهداف على الأطراف التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما ساهم في زيادة الفاعلية والإسراع في تحقيق الأهداف المرجوة.

إن هذا التقدم المحرز يستحق الإشادة والتقدير، ولكنه ليس نهاية المطاف. فإن خصوصية التهديدات المختلفة للسلم والأمن الدوليين تستلزم أن تكون كل منظومة جزاءات مصممة بصورة تتناسب مع طابع تلك التهديدات، وتتعامل معها وفقا لمعطياتها. لكن من المؤكد أن خصوصية كل تجربة لا تعني إغفال سبل الاستعانة بالخبرات والدروس المستفادة من تطبيقها. فالمضي قدما على النحو الحالي في التعامل مع الجزاءات من منظور ضيق يقصر الأمر على كل حالة على حدة لن يؤتي ثمار التطوير المرجوة، إلا بتكامله مع آليات أخرى أكثر اتساعا وشمولية تهدف إلى دراسة سبل إحداث تطوير نوعي وموضوعي لتلك الأداة الهامة.

وعليه، فإيجاد آليات الحوار المناسبة ورصد وتقييم الدروس المستفادة من تجارب الجزاءات المختلفة والتعرف على رؤى

الأطراف المعنية أضحى أمرا لا يجب على المجلس التقليل من أهميته، أو التقاعس عن النظر في كافة سبل تحقيقه. لقد مثل الاجتماع غير الرسمي الذي نظمته مصر في الشهر الماضي بصيغة آريا تحت عنوان، ”تحسين صياغة منظومة جزاءات الأمم المتحدة: رؤية كافة الأطراف ذات المصلحة“، فرصة حقيقة للاستماع إلى تجارب ثلاث دول أفريقية شقيقة حول أثر الجزاءات على إعادة الاستقرار.

كما أظهرت المشاركة والحضور الواسع للدول الأعضاء بالمجلس والعضوية العامة للأمم المتحدة الاهتمام الواضح بهذا الملف، والحاجة إلى مزيد من الفهم والتحليل للتجارب السابقة والتي ستؤدي الخبرات المكتسبة من تطبيقها لتطوير وتجويد نظم الجزاءات.

فتعظيم الاستفادة من تلك الأداة عبر ضمان عدالتها سيجعلها أكثر فعالية، في حين أن إساءة استخدامها سيضر بمصداقية المجتمع الدولي ويترتب عليه تداعيات سلبية تفاقم من بعض الأزمات بدلا من المساهمة في تسويتها.

كما يتعين مساعدة الدول على مزيد من فهم التنوع في طبيعة منظومة الجزاءات والعمل على تعزيز قدراتها الفنية لتطبيق إجراءات الجزاءات على النحو المطلوب. وهو جهد أود التأكيد على استعداد مصر المساهمة فيه.

وفي هذا الإطار، أود التوجه بالشكر إلى الأمانة العامة على مشاركتها في أول مائدة مستديرة للتعريف بنظم الجزاءات استضافتها القاهرة في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ بمشاركة من أعضاء اللجنة الوطنية المصرية التنسيقية المعنية بتنفيذ الجزاءات الأممية، حيث ترى مصر في هذا التعاون الرائد مع الأمانة العامة نموذجا يستحق الدعم، وتتطلع للنظر في إمكانية التوسع في تطبيقه بما في ذلك في أطر إقليمية.

لقد أنصت باهتمام إلى مداخلات الدول الأعضاء. وعلى الرغم من تباين بعض المواقف والاهتمامات والتي انعكست على محتوى تلك المداخلات، فقد رصدت الاتفاق على أهمية السعي نحو تطوير نظم الجزاءات الأممية.

فعلى المجلس مسؤولية جماعية لتحويل هذا الموقف المعلن من قبل أعضائه إلى أفعال تثبت صدق وجدية النوايا. وتعد بمثابة رسالة عملية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مفادها أن المجلس حاضر ومدرك لأهمية هذه الأداة الهامة وضرورة تطويرها على النحو المطلوب، وأن قيامه بدوره لن يتكامل دون تعزيز شراكة حقيقية مع الدول الأعضاء والأطراف ذات المصلحة عبر خلق الآليات والقنوات التي تتيح له الإنصات لتلك الأطراف والتعرف على رؤيتها كأحد الأدوات الداعمة لتحقيق التطوير المرجو لنظم الجزاءات الحالية والمستقبلية، فضلا عن إتاحة الفرصة المناسبة للمجلس للتحاور بصورة دورية في هذا الشأن واتخاذ الإجراءات اللازمة إن اقتضت الحاجة.

وفي هذا الإطار، تتطلع مصر خلال رئاستها للمجلس إلى التعاون مع الدول الأعضاء ومواصلة الجهود المشتركة لترجمة المواقف والكلمات الإيجابية التي استمعنا إليها اليوم إلى إرادة سياسية وخطوات تنفيذية، والاستعانة بعناصر تلك المواقف وروح تلك الإرادة في التوافق على أسلوب عملي وآليات فعالة من شأنها الإسهام في تمكين المجلس من مزيد من تطوير منظومة الجزاءات لتحقيق الهدف منها كأداة لاستعادة الأمن والسلم ومراعاة انعكاساتها أو انحرافاتها عن الغايات المنشودة منها وفقا لخصوصيات كل حالة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتحدثين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.